

PROVISIONAL

S/PV.3187  
26 March 1993

ARABIC

UN LIBRARY

مجلس الأمن



MAR 29 1993

SECTION  
UN/SP/CONF.1  
محضر حرفي مؤقت للجلسة السابعة والثمانين بعد الثلاثة آلاف والمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك،

يوم الجمعة، ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٢، الساعة ١٦/٣٠

(نيوزيلندا)	السيد أوبراين	الرئيس :
السيد فورونتسوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء :
السيد بيداوي	اسبانيا	
السيد ماركر	باكستان	
السيد ساردنيرغ	البرازيل	
السيد دوراني	جيبوتي	
السيد بربوسا	الرأس الأخضر	
السيد شين جيان	الصين	
السيد لدسوس	فرنسا	
السيد بيغيرو	فنزويلا	
السيد السنوسي	المغرب	
السيد رتشاردسن	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد اردوس	منغاريا	
السيدة أولبرايت	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد هاتانو	اليابان	

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي إرسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى Chief of the Official Records Editing Section, Office of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations plaza على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٦/٣٠إقرار جدول الأعمالأقر جدول الأعمال.الحالة في ليبيرياتقرير الأمين العام بشأن مسألة ليبيريا (S/25402)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأذني تلقيت رسالة من ممثل ليبيريا يطلب فيها دعوته للمشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو ذلك الممثل للمشاركة في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت تنفيذاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

نيابة عن المجلس، أرحب بسعادة السيد غابرييل باكوس ماثيوس، وزير خارجية الحكومة المؤقتة لليبيريا، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد غابرييل باكوس ماثيوس (ليبيريا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن بناء على التناهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس تقرير الأمين العام بشأن مسألة ليبيريا، الوثيقة S/25402.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/25469 التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى التنقيح التالي لمشروع القرار الوارد في الوثيقة S/25469: في

الفقرة الأخيرة من الديباجة يُستعاض عن عبارة "في غرب افريقيا ككل" بعبارة "في هذه المنطقة من غرب افريقيا".

أفهم أن المجلس مستعد الآن للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه كما نُتج شفويا. وما لم أسمع اعتراضا سأعتبر أن الأمر على هذا النحو. نظرا لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك. قبل أن أطرح مشروع القرار للتصويت أعطي الكلمة لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد باربوسا (الرأس الأخضر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، اتخذ هذا المجلس باتخاذ قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)، وبالتعاون الوثيق مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ومنظمة الوحدة الافريقية، خطوة هامة صوب النهوض بحل سلمي متفق عليه للصراع في ليبيريا. وبعد مرور أربعة أشهر أحرز هذا الجهد المشترك نتائج تبشر بالخير. وفي هذا السياق، يرحب وفدي بتعيين الأمين العام للسيد تريفور غوردون - سومرز ممثلا خاصا له، ويؤيد الجهود التي جعلت تقديم التقرير الأخير عن الحالة في ليبيريا ممكنا.

ورغم الجهود الجديرة بالثناء التي بذلتها بلدان الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا للمساعدة في التوصل إلى حل سياسي للصراع ولتحقيق استقرار سياسي في ليبيريا، لم تتحقق للمفاوضات الغلبة على لغة السلاح، وهو أمر نأسف له عميق الأسف. ونحن ندعو الأطراف في هذا الصراع الأخوي الأحق إلى أن توقف هذا الاستخدام غير المعتاد للعنف وأن تسوي خلافاتها عن طريق الوسائل السلمية.

في هذا الصدد، نؤكد مجدداً حتمية احترام جميع البلدان احتراماً كاملاً للحظر الإلزامي على الأسلحة الذي فرضه قرار مجلس الأمن ٧٨٨ (١٩٩٢)، والذي يعاد تأكيده في مشروع القرار الذي نحن بصدد اعتماده.

إن وفد الرأس الأخضر - إذ يضع في الاعتبار مستوى الريبة السائدة بين مختلف الأطراف - يرى أنه لا بد من إيجاد الطرق والوسائل لتعزيز الثقة الضرورية بين الأطراف في هذا الصراع وإعادةتهم إلى طاولة المفاوضات. ونحن نشعر بشكل خاص بأن الوقت قد حان لاشتراك الأمم المتحدة اشتراكاً هاماً وفي تعاون وثيق مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، في العملية الخاصة بتعزيز استعادة ظروف السلم والاستقرار في ليبيريا.

وفي هذا الشأن، فإن مشروع القرار المطروح على المجلس يتناول إمكانية إرسال مراقبين تابعين للأمم المتحدة إلى ليبيريا في إطار وقف الأعمال العدائية، الذي من شأنه أن يعقبه الوقف الغوري للقتال ونزع السلاح وإنهاء تعبئة الأطراف في النزاع.

وفضلاً عن ذلك، يود وفد بلادي أن يعرب عن تأييده للحكم الذي يطلب من الأمين العام أن ينظر في إمكانية عقد اجتماع لرئيس الحكومة المؤقتة للوحدة الوطنية والفرق المتحاربة، في إطار اتفاق ياموسوكرو الرابع. وإذني واثق بأن هذا سيشكل خطوة كبرى في البحث عن وسيلة عملية يمكن أن تسهم في تهيئة مناخ موات للتوصل إلى التزام مجدد من جانب الأطراف في الصراع بتنفيذ اتفاقات ياموسوكرو، وبخاصة أحكامها المتعلقة بوقف القتال ونزع سلاح قواتها.

ونحن نعتقد أن هذه الخطوة ستؤدي في نهاية الأمر إلى الحل الذي طال انتظاره للصراع في ليبيريا، وإلى استعادة السلم والاستقرار في جميع أنحاء منطقة افريقيا الغربية دون الإقليمية. ونحن المجتمع الدولي على أن يقدم تأييده الكامل إلى هذه المبادرة القيمة.

وأخيراً، يُثني وفد بلادي على جهود الدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإنسانية لتوفير المساعدة الإنسانية لشعب ليبيريا المعاني، وفي الوقت نفسه، يوجه نداءً إلى المجتمع الدولي بزيادة مساعدته للشعب الليبيري. ونأمل أن يستجيب المجتمع الدولي بأسره بشكل إيجابي لمواجهة التحدي الكبير الخاص بتعمير وتنمية ليبيريا بمجرد عودة السلام إلى ذلك البلد.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أ طرح الآن للتصويت مشروع القرار الوارد

في الوثيقة S/25469، بصيغته المنقحة شفويا.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون : الاتحاد الروسي، اسبانيا، باكستان، البرازيل، جيبوتي، الرأس الأخضر، الصين،

فرنسا، فنزويلا، المغرب، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

نيوزيلندا، هنغاريا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا، ومن ثم يكون مشروع

القرار قد اعتُمد بالإجماع باعتباره القرار ٨١٣ (١٩٩٣).

والآن أعطي الكلمة للممثلين الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ساردينبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الصراع المأساوي

الذي لا يزال يبتلي ليبيريا، ويحرم جانبا كبيرا من شعبها من وسائل الحياة الكريمة الأساسية، مسألة تثير القلق البالغ. إن ليبيريا - شأنها شأن البرازيل - عضو مؤسس لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، التي أهدافها الرئيسية تعزيز السلم وتوثيق روابط الصداقة الإقليمية، والتفاهم والتعاون بين البلدان على شاطئ المحيط الأطلسي الجنوبي. وكما هو متوقع، فإن تلك الآلية الإقليمية لم تتوان في الإعراب، عن طريق قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة، عن شواغلها بشأن الحالة وعن أملها في أن يكون من الممكن أن تؤدي الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الليبيري إلى ما يُحتاج إليه كثيرا وطال انتظاره، وهو تحقيق التصالح الوطني والتعمير في ذلك البلد.

واستجابة إلى تقرير الأمين العام المؤرخ في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٢، وإلى قرارات مجلس الأمن السابقة بشأن مسألة ليبيريا، يُثني وفد بلادي على الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا لجهوده الجادة التي بذلها، وفي كثير من الأحيان في ظل ظروف بالغة الشدة، الرامية إلى استعادة السلم إلى ذلك البلد، ومؤخرا عن طريق الإحياء المقترح لاتفاق ياموسوكرو الرابع الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١.

نود أيضا أن ننتهز هذه الفرصة لعرب عن إقرارنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد تريغور غوردون - سوميرز، بإسهامه المصمم في السعي من أجل السلام في ليبيريا. إن البرازيل تؤمن إيمانا راسخا باستصواب وفائدة الإبقاء على حوار وتعاون وثيقين بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية المختصة في تسوية النزاعات، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. ونحن نؤيد فكرة تعزيز علاقة التعاون القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بغية مساعدة تلك الهيئة الإقليمية في الوفاء بشكل فعال بمساعيها فيما يتعلق بليبيريا، على نحو ما ذكره الأمين العام في تقريره، بينما نؤكد أن المسؤولية الأساسية تقع على الشعب الليبيري نفسه. وبهذه الروح، نرحب بإصدار مجلس الأمن لقرار اليوم.

إن الحالة في ليبيريا تشبه - مع الأسف - مسائل أخرى مطروحة على مجلس الأمن: إنهيار للقانون والنظام، يتبعه نشوب صراع داخلي كبير، عدد كبير من المصابين، وبخاصة بين المدنيين، وتدفق كبير للاجئين والنازحين، أزمة إنسانية خطيرة. إن المجلس يعلم تماما هذا النمط المروع. فلنأمل أن تُسفر الجهود التي يبذلها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، مع تأييد الأمم المتحدة التام، عن نتائج إيجابية حتى تتمكن ليبيريا قريبا من الخروج من هذا الطريق المأساوي.

السيدة أولبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود

أن تشكر الأمين العام، وممثله الخاص، السيد غوردون - سوميرز، والعاملين معهما على التقرير العميق الذي بذلوا في وضعه جهدا كبيرا.

كما يسر الولايات المتحدة اتخاذ هذا القرار الذي يزيد من تقوية العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، وهو هيئة إقليمية اتخذت مبادرة جديرة بالثناء لعلاج صراع إقليمي.

لما كانت الأمم المتحدة تسعى إلى الوفاء بالمطالب التي يلقيها على كاهلها عالم تكثر فيه النزاعات في وقت تتقلص فيه الموارد، سيكون هذا التعاون حيويًا، وسيكون علينا أن نتطلع أكثر فأكثر إلى عاملين إقليميين لتقديم المشورة والدعم.

إن البحث عن السلام نادرا ما يكون سلسا أو سريعا أو رخيص الثمن. إلا أن ثمن التخلي عن البحث عن السلام أكبر من ذلك بكثير. في أكثر من ٢٠ جلسة بشأن ليبيريا طوال السنوات الثلاث الماضية، توصل الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بصبر ومهارة إلى توافق آراء إقليمي دائم، وحدد المكونات الرئيسية لحل دائم في ليبيريا. وإذا ما فشلت مبادرة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا فإن التكلفة النهائية بالنسبة للمنطقة وبالنسبة للمجتمع الدولي ستكون أكبر. إن جهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا جديرة بتأييد دولي أعظم، ونحن نحث جميع أعضاء الأمم المتحدة على مساعدة الاتحاد في مسعاه.

إننا نؤيد الجهود المستمرة التي يبذلها الممثل الخاص غوردون - سومرز للتوصل إلى وقف إطلاق النار وتنفيذ اتفاق ياموسوكرو، الذي يدعو إلى تجميع المتحاربين الليبريين ونزع سلاحهم، وإجراء انتخابات ديمقراطية في ليبيريا بعد ذلك.

ونحث جميع النصائل المتحاربة على تأكيد التزامها بتنفيذ اتفاق ياموسوكرو والقبول بأن التعاون هو البديل الوحيد الممكن. إن الاستمرار في تطبيق الجزاءات يمكن أن يساعد في الوصول إلى وقف القتال. وإن عرض الأمين العام تقديم المساعدة التقنية لفريق رصد وقف إطلاق النار التابع للاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا في رصد الجزاءات ينبغي قبوله.

إن الاقتراح الوارد في تقرير الأمين العام بأن يقوم عدد محدود من مراقبي الأمم المتحدة باتخاذ مواقع إلى جانب فريق رصد وقف إطلاق النار يستحق دراسة جادة. ويمكن لمراقبي الأمم المتحدة هؤلاء أن يقدموا ضمانا هاما بأن تتم عملية نزع السلاح على نحو منصف وبحيث لا يستغلها أي من النصائل المتحاربة. وعلاوة على ذلك، يمكن لهؤلاء المراقبين أن يقدموا ضمانا آخر بأن تتم العملية السياسية المؤدية إلى انتخابات حرة ومنصفة بامتثال صارم للمعايير الدولية.

لقد قدمت الولايات المتحدة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار أمريكي من المساعدات الإنسانية و ٢٨ مليون دولار أمريكي لدعم عملية السلام التي يقوم بها الاتحاد الاقتصادي لدول غربي إفريقيا. ونحن على استعداد لتقديم المساعدة في إعادة اللاجئين إلى وطنهم وإجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما تسمح الظروف بذلك.

إننا ندعو جميع الأطراف في ليبيريا بالإضافة إلى فريق رصد إطلاق النار إلى التعاون بشكل كامل مع ممثلي الأمم المتحدة لضمان وصول المون الفوئية إلى جميع الأطراف في البلاد. ونحث بقية أعضاء المجتمع الدولي على زيادة دعمهم لنداء الأمين العام الحالي بتقديم المساعدة الإنسانية لسد الثغرة التمويلية الراهنة.



السيد هاتانو (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تشعر حكومة بلادي بالقلق إزاء تدهور الموقف في ليبيريا وعدم تقيد أطراف النزاع بمختلف الاتفاقات وعدم تنفيذها لها، وبصفة خاصة اتفاق ياموسوكرو الرابع. إن البيان الذي أدلى به الرئيس سوير في ٢٢ آذار/مارس فيما يتعلق باحتلال الأقاليم التي كانت تحتلها قوات الجنرال تايلور وتحتلها الآن أطراف عديدة أخرى، هو أيضا مدعاة لقلق وفد بلادي.

إنني أعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل مساندة الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا بغية تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة وتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع منظمة الوحدة الافريقية.

وينبغي بذل المزيد من الجهود لتشجيع مباحثات السلام وعملية المصالحة السياسية. وآمل أن يعد اجتماع على مستوى القمة للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا وأن ينظر الأمين العام إيجابيا في عقد اجتماع لرئيس الحكومة المؤقتة والفصائل المتحاربة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وزير الشؤون الخارجية للحكومة المؤقتة لليبيريا أن يدلي ببيان. أدعوه إلى الإدلاء ببيانه الآن.

السيد ماثيوس (ليبيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نود أن نشكر أعضاء مجلس الأمن على القرار الذي اعتمدتوا بالإجماع، والذي يمزز القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) المؤرخ في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢. ويسرنا أن نسجل أن القرار ٧٨٨ (١٩٩٢) منذ اعتماده ترك أثرا إيجابيا على آفاق السلم في ليبيريا.

ونعرب عن شكرنا أيضا للأمين العام، السيد بطرس بطرس غالي، على تعيينه للسيد تريغور غوردون - سومرز ممثلا خاصا له وإيناده إلى ليبيريا. ورحب بتقرير الأمين العام وشكره على الجهد الشاق الذي بذله في التوصل إلى فهم ملحوظ لتعميد النزاع في ليبيريا. وإن ملاحظات الأمين العام، بما مفاده أن

الأمم المتحدة ينبغي أن تضطلع بدور داعم لجهود الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، ملاحظات عملية وحصينة. إن دعم الأمم المتحدة للمبادرة دون الاقليمية ستمكّن الليبريين جميعا، بالعمل مع الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا، من أن يعيدوا السلم والأمن والاستقرار إلى بلادنا.

وإننا لاحظنا مع التقدير دعوة المجلس إلى زيادة المساعدة الإنسانية لبلدنا. ومع أننا نشكر جميع الدول الأعضاء التي أسهمت في تقديم المساعدة لنا خلال هذه المرحلة الحرجة، فإننا نناشد الدول الأخرى أن تقدم المزيد من المساعدات السخية من أجل تغطية النقص في التمويل البالغ ٥٧ مليون دولار المشار إليه في تقرير الأمين العام.

إننا نتعهد بتقديم دعمنا المستمر للاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا والأمم المتحدة وتعاوننا معهما في جهودهما العديدة لمساعدة شعب ليبيريا. في أزمنا هذه. ومن جانبنا، سنواصل تشجيع الليبريين على إيجاد أرضية مشتركة يمكننا على أساسها أن ننتقذ بلدنا من ويلات الحرب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم يعد هناك متكلمون آخرون مدرجون في القائمة. بهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله. وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٥٥